



## بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /114/ المعنون:

**"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"**

يلقيه المستشار القانوني

إيلي عهد الطرشة

**Legal Advisor: Elie Ahed Altarsha**

السيد الرئيس،

أتوجّه بدايةً بالتهنئة لكم، كما أتوجه بالشكر لأعضاء المكتب السابق على الجهود التي بذلوها خلال أعمال الدورة الماضية. ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية المحترم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، واسمحوا لي أن أتقدم بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

اطّلع وفد بلادي على تقرير السيد الأمين العام الصادر بالوثيقة رقم (A/75/176)، وقد لاحظنا أن أكثر التقارير الوطنية للدول ركزت على السياسات والإجراءات الوطنية التي اتخذتها بعض الحكومات للتصدي لمخاطر عودة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعوائلهم" إلى موطنهم أو بلدان الإقامة أو إلى بلدٍ ثالثٍ. ونودّ في هذا المجال لفت الانتباه إلى مسائل في غاية الأهمية:

أولاً: منذ ما يزيد عن 9 أعوام، خاضت بلادي سورية بالنيابة عن العالم أجمع حرباً داميةً ضد الإرهاب الذي أودى بحياة عشرات الآلاف وشرّد الملايين من مواطنينا داخلياً وخارجياً، كما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

إن الوعي المبكر والسبّاق لسورية حكومةً وشعباً لمخاطر تفشي الإرهاب وأدواته في المنطقة والعالم، كان البيئة الأساسية التي قامت عليها

الجهود التي انخرطت فيها حكومات لا تزال تحترم الميثاق والقانون الدولي، من أجل الوقوف في وجه هذا المد التكفيري والتطرف الأعمى القائمين على إقصاء الآخر واستئصاله. ونحن إلى اليوم، لا نزال ندعوكم جميعاً إلى مشاركة بلادي الرؤية ذاتها والتي دأبت حكومات عديدة مصدرة للإرهابيين على غض الطرف عنها لسنين، حتى ذاقت شعوب العالم أجمع دون استثناء الطعم المرير للإرهاب والتطرف العنيف.

ثانياً: إن تغليب مصالح وطنية ضيقة من قبل بعض الحكومات، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، دفعها إلى ابتكار حلول أنانية كانت في محصلتها قائمة على ذات العقلية التي تسببت بنشوء وانتشار ظاهرة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب". وقد جاءت هذه الحلول على شكل سياساتٍ منفردةٍ تهدفُ إلى التخلي عن المسؤوليات الحكومية، لمنع عودة هؤلاء الإرهابيين وعوائلهم إلى مواطنهم أو بلدان الإقامة، ومن ذلك إقرار قوانينٍ تنصّ على سحب الجنسية من الإرهابيين وعوائلهم أو إلغاء إقاماتهم، وذلك ظناً من هذه الحكومات أنها تدرئ بذلك خطر الإرهاب، وتُبقى سيف الإرهاب مسلطاً على رقاب الشعب السوري.

ثالثاً: إلى اليوم توجد في سورية أعدادٌ كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعوائلهم، وهم مُتواجدون في عدد من المخيمات التي تسيطر عليها مجموعات مسلحة انفصالية تابعة لقوات الاحتلال الأمريكي، وأهمها مخيم

الهول في الشمال الشرقي. وتستمر، في داخل هذه المخيمات، إلى اليوم عملية إنشاء جيلٍ جديدٍ من الإرهابيين والمتطرفين على يد رجالٍ ونساءٍ وشبابٍ انخرطوا في الإرهاب، ولذلك لا يمكن النظر إليهم على أنهم ضحايا له أو للتطرف العنيف.

ومع ذلك، فإن بلادي سورية لم ولن تتنصل من التزاماتها الدولية تجاه عملية ملاحقة ومحاسبة وإعادة تأهيل عوائلهم، القائمة في الأساس على مسؤولية حكومات العالم أجمع عن استعادة مواطنيها والمقيمين على أراضيها من هؤلاء الإرهابيين مع أفراد عوائلهم. ونحن ندعم مساعي وجهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، وسنقدّم بلادي كل المساعدة المطلوبة للقضاء على فلوله، كما تشدّد على موقفها الداعم لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، ندعو جميع الحكومات للتقيد بمبادئ مدريد التوجيهية لعام 2015 وتعديلاتها.

ختاماً، نتطلع إلى العمل الإيجابي المشترك لإنجاز "المراجعة الدورية لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب"، بحيث ننجح في تطوير هذه الاستراتيجية لتتجاوب مع التحديات الماثلة أمامنا في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي للإرهاب، والتعامل الجدي مع مسؤوليات الحكومات عن استعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم، في منأى عن التجاذبات السياسية التي تؤدي عادة إلى توافقٍ مصطنعٍ لا

يعكس إرادة المجتمع الدولي أو قرار الأمم المتحدة الحاسم في محاربة الإرهاب والتصدي له بكل أشكاله ونماذجه.

شكراً السيد الرئيس...